للازلية اذ المفروض ان المعنى المذكور علة للحاجة الازلية اللازمة لذات الممكن
فلا يمكن ان يكون سببا دائما لغير حاصلا في الممكن بحكم الملازمة المذكورة لا سيما
الاحتمال المزبور ومنهم من قال في مقابلة الرد المذكور بطريق المعارضة بالمثل
ان الامكان ايضا متاخر عن الوجوب لكونه كيفية نسبة الى الماهية فلا يصلح علة للحاجة
المتقدمة عليه فلا وجه له لان تاخر الامكان عن مفهوم الوجوب لا عن ثبوته
للماهية ولهذا نوصفنا كل منهما به قبل الاتصاف بخلاف الحدوث فان تاخره عن
ثبوت الوجوب للماهية ولهذا لا يوصف واحد منهما به قبل الاتصاف والفاضل الزينبي
قد تعرض في هذا المقام حيث قال في الحواشي التي علقها على شرح التجريد لا نسلم ان
الحدوث عين الايجاد ولهذا صح ان يقال اوجد فحدث وبذلك يتم المطلوب سواء
قلنا بتأخره عن الوجوب ايضا اولا ولكنه لم يصب لانه ان اريد بالحدوث المعنى
المراد في هذا المقام وهو مسبوقية الوجود بالعدم فلا صحة لتفريعه على الايجاد
لانه من لوازم الوجود التي لا تاثير للموجد ولا مدخل للايجاد فيه على ما تبين في
محله واعترف هذا الفاضل حيث قال في الحواشي التي علقها على شرح المطالع
المعلول اذا كان حادثا فالمستند الى الفاعل وجوده واما حدوثه اعني كون
وجوده مسبوقا بعدمه اوكونه خارجا من العدم الى الوجود فنفسه لازمة لوجوده
اولا اذا وجد بعد عدمه ولا يتصور ان يكون لموجد ما مدخل فيها اصلا وان اريد
به المعنى الاخر وهو الخروج من العدم الى الوجود فلا مساس بالمقام كما لا يخفى

على

على ذوي الافهام ومن هنا تبين انه لم يتحرر عند الفاضل المذكور احد معنى الحدوث عن
الاخر وهذا ما وعدناك فيما سبق فتدبر واستدل المحققون على ان علة الحاجة الى
الغير الامكان وحده بان العقل اذا لاحظ معنى الامكان حكم بان موصوفه محتاج الى الغير
وان لم يتصور غيره والفاضل الطوسي قرر الدليل المذكور في التجريد هكذا اذا لاحظ
الذهن الممكن موجودا طلب العلة وان لم يتصور غيره ولم يتجه في زيادة قوله
موجودا لان المقام مقام تجريد الامكان عن سائر الاوصاف في الملاحظة حتى يتعين
استقلاله في العلية بثبوت عدم مدخلية الغير فيها ولذلك وقع عدم تصور الغير
وعلى تقدير تلك الزيادة يكون الملحوظ الامكان مع الوجود لا الامكان وحده فلا
يظهر عدم دخل غير الامكان في الحاجة فلا يتم المطلوب بل نقول انه ينافي الغرض
المذكور لان مطلق الغير صادق على الوجود وتخصيص الغير بما عداه مما لا
يساعده المقام على ان نسبة الامكان في العلية المذكورة الى طرفي الممكن على السوية
فانه كما يحوج في طرف الوجود الى العلة كذلك يحوج في طرف العدم اليها فلا وجه
لتخصيص الوجود بالذكر في صدد بيان ما هو مشترك بينه وبين العدم فافهم نعم
لا بد من القيد المذكور في تقرير الاستدلال على الحاجة الاخرى وهي ان حاجة
الممكن الموجود الى الفاعل الموجد هل هي بحالة وجوده ام حدوثه على ما مر
بيانه قبل هذا فتقرير الاستدلال على الوجه المذكور في التجريد انما ينطبق على تلك
الحاجة لا على التي نحن بصددها ولا مجال لحمله عليها لان قوله بعيد ما ذكر ثم الحدوث

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)